مجلة الشهاب • المجلد: 08، العدد: 01 (2022م) • ص ص 627 – 640
(ISSN: 2477-9954, EISSN: 2602-5485)

تحقيق المخطوطات في الدراسات الإسلامية ومقصد الإنتاجية الاستثمارية

The realization of the manuscripts in the Islamic studies, and the goal of the investment productivity

د/ عبد الغاني عيساوي *
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)
abdelghaniomar@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/29 تاريخ القبول: 2022/03/09 تاريخ النشر: 2022/03/15

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص: تهدف الورقة البحثية إلى تحليل ومناقشة بيان لجنة بغداد سنة 1980م، باعتبارها أول محاولة رسمية لتبني قواعد تحقيق المخطوطات ونشر النصوص، والتي دعت إلى تخصيص كرسي خاص بتعليم قواعد تحقيق المخطوطات في الجامعات العربية، مع جعل هذا العلم من متطلبات الحصول على شهادة الدراسات العليا الماجستير أو الدكتوراه، كما تهدف الورقة إلى بيان أن عملية تحقيق المخطوط لا تنتهي بمجرد إكماله ورصفه في المكتبات إخراجا وتحقيقا، بل أنها تبدأ من تلك المرحلة، بما أطلقتُ عليه بالقراءة الإنتاجية الاستثمارية، التي نولِّد من خلالها منتوجا علميا موازيا لما في المخطوط مواكبا لمتطلبات العصر، معينا على فهم قضايانا ومشكلاتنا، في ربط وثيق للماضي بالحاضر، كل ذلك باستشهادات من تراثنا العلمي الجزائري، وبمنهجية استقرائية تحليلية.

الكلمات المفتاحية: المخطوطات؛ الدراسات الإسلامية؛ الإنتاجية؛ الاستثمارية؛ تحقيق.

Abstract: The research aims to analyze and discuss the statement of the Baghdad Committee in 1980, as it is the first official attempt to adopt the rules of manuscript realization and publication of texts, which called for allocating a special chair for teaching the rules of manuscript realization in the Arab universities, while making this science one of the requirements for obtaining a master's or postgraduate degree . It aims also on showing that the process of achieving the manuscript does not end with just completing and paving it in the libraries for output and realization , but rather ,it starts from that stage, with what it called investment productive reading, through which we generate a scientific product parallel to what is in the manuscript that keeps pace with the requirements of the times, specific on understanding our issues and problems, in a close link between the past and the present, all with citations from our Algerian scientific heritage, and with an inductive and analytical methodology.

Keywords: manuscripts; Islamic studies; growth; investment.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

يعتبر المخطوط الوعاء المعرفي الذي يحفظ ذاكرة الأمم ويسهم في صون ماضيها من الاندثار والنسيان، ولبنة معرفية أساسية في يد أبناء حاضرٍ ينشدون بناء مستقبلِ أمةٍ عريقةِ الوجود والبصمة في سُلم "الحضارة البشرية" المتتابع المتكامل، كون الاهتمام به -المخطوط-تجسيدٌ حقيقيٌ لنمط العلاقة بين ثلاثية الماضي والحاضر والمستقبل.

وارتقى الاهتمام بهذا الوعاء المعرفي في الحاضرة العربية الإسلامية وتطور تطورا ملحوظا ونما بشكل ملفت للانتباه، لاقترانه بأمرين أساسيين هامين:

الأول: كونه توصيفا دقيقا لنسيج الأمة العربية والإسلامية إن اجتماعيا أو سلوكيا أو اقتصاديا أو معرفيا أو ثقافيا، باعتباره أداة لحفظ هذا النسيج الفريد بكل خصوصياته، والذي يعتبر في نهاية الأمر واجهة الأمة وعنوانها، تطورا وركودا، سلما وحربا، تقدما وتخلفا، وعيا وجهلا، وغيرها من ملامح الأمم عبر حقبات التاريخ.

والثاني: كونه وعاءا حاملا لخاتمة الرسالات السماوية وهدايات الوحي المقدس للبشرية جمعاء والعرب على وجه الخصوص، ومتضمنا لدقائق وتفاصيل التشريع الإلهي والنبوي، ثم اجتهادات المشايخ الأعلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم وأهل العلم من كل فن وعلم وزمان ومكان، مكتسيا بذلك -أي هذا الاهتمام- طابع التعبد لله تعالى والمسؤولية الكبيرة في تبليغه والحفاظ عليه.

ومع الاهتمام الحاصل بالمعارف السابقة في دوائرنا العربية والإسلامية، فقد لوحظ توجه بارز نحو تحقيق المخطوطات ونشر النصوص في الآونة الأخيرة، خاصة بعد دخولها في الدراسات الأكاديمية وإمكانية تحصيل الشهادات العليا بهذا المسلك، مما جعل ساحة التحقيق والدراسة لهذا التراث المخطوطي تتضخم وتتكاثر، وبدأ الناظر المتخصص يلحظ آفاتٍ وعيوبا تتخلل هاته العملية وهذا المسلك بعمومه، مكتسيا طابع اللامبالاة واللاعلمية خاصة في الجهود الفردية وفيما ليس بناتج أكاديمي.

فكيف نُقيِّم واقع تحقيق المخطوطات في العالم الإسلامي عموما والجزائري خصوصا في الدراسات الإسلامية؟ كيف دخل علم تحقيق المخطوطات ونشر النصوص عالم الأكاديمية؟ ما هي أول محاولة جزائرية أكاديمية في هذا المسلك، وكيف يمكننا تقييمها؟ هل العلاقة بين المخطوط والتحقيق علاقة إنتاجية واستثمارية لبناء معرفة جديدة؟ أم أنها تنتهي بانتهاء عملية التحقيق والتدقيق فيه؟

حاولت الإجابة على هاته التساؤلات بمنهجية بحثية استقرائية تحليلية، وبعقد أربعة مطالب جاءت كالآتي:

الأول: ندوة بغداد 1980م، كأول محاولة عربية رسمية.

الثاني: منهج تحقيق المخطوطات والنصوص وقواعده المختارة من طرف لجنة بغداد 1980م.

الثالث: تحقيق المخطوطات لنيل الدرجات العلمية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة.

الرابع: القراءة الإنتاجية الاستثمارية المعاصرة في تحقيق المخطوطات.

كل ذلك باعتماد التمثيل بما هو متناثر في الساحة العلمية الأكاديمية الجزائرية.

2. المطلب الأول: ندوة بغداد 1980م، كأول محاولة عربية رسمية:

وفي نهاية القرن العشرين للميلاد، وبعد تنامي هذا الاهتمام وتزايد المتعاطين والدارسين لعلم المخطوطات وتحقيق النصوص، وظهور ملامح خاصة لمدرسة عربية إسلامية في هذا الفن لها روادها وأعلامها، مقابلة للمدرسة الاستشراقية، عُقد ببغداد مؤتمر في نوفمبر سنة 1975م بعنوان "حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها" هدفه الأساس التحسيس بضرورة حماية هذا الوعاء المعرفي الضخم والهام والحساس، وإجبارية القيام على حفظه وصونه من الضياع والاندثار، كذا قطع الطريق على المتلاعبين به والمتاجرين.

وفي ختام المؤتمر كان من ضمن التوصيات الخاصة التي خرج بها رواد وأعلام التحقيق في الوطن العربي، ضرورة قيام معهد المخطوطات العربية بمشروع "أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه"، والذي تم فعلا بعد خمس سنوات أي في سنة: 1980م، وأطلق عليه تعريفا: "لجنة بغداد 1980م".

تنفيذا لتوصية مؤتمر "حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها" في إسناد مهام عقد ندوة دولية لمعهد المخطوطات وتحقيق النصوص العربية الذي كان مقره بدولة الكويت وكان مديره آنذاك الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، فقد تم فعلا تجسيد الندوة بعد الاتصال بأزفلة فاضلة عريقة من أعلام ورواد التحقيق والمشتغلين بالتراث والمخطوطات والنصوص والوثائق من الدول العربية وحتى الأجنبية، وهم على الترتيب:

1/ د: أحمد سليم سعيدان، عميد كلية العلوم بجامعة القدس وعضو مجمع اللغة العربية الأردني.

2/ د: بشار عواد معروف، المحقق المشهور، أستاذ كلية الآداب، جامعة بغداد.

3/ د: حسين علي محفوظ، أستاذ كلية الآداب، جامعة بغداد.

4/ أ: سالم عبود الألوسي، الأمين العام للمركز الوطني للوثائق، بغداد.

5/ د: شكري فيصل، عضو مجمع اللغة العربية السوري، أستاذ كلية الآداب، جامعة دمشق .

6/ أ: عبد الحميد عبد الكريم العلوجي، رئيس تحرير مجلة المورد، ورئيس دار الجاحظ للنشر ببغداد.

7/ د: فؤاد سزكين، أستاذ بجامعة فرانكفورت، ألمانيا.

8/ أ: محمد بهجت الأثري، عضو المجمع العلمي العراقي.

9/ أ: هلال ناجي،الأستاذ المحقق، جامعة بغداد.

10/ أ: عصام محمد الشنطي، معهد المخطوطات العربية، وممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم.

وحكى لي أستاذي عصام الشنطي -رحمه الله- أن المعهد قام بإسناد مهام إنجاز بحوث علمية دقيقة موجزة حول أسس التحقيق وقواعده في التراث العلمي والأدبي لكل أعضاء اللجنة، فكان بين يدي اللجنة ستة 06 بحوث هي:

1: التراث العربي ومناهج تحقيقه، د أحمد سليم سعيدان.

2: ضبط النص والتعليق عليه، د بشار عواد معروف.

3: التخريج في التحقيق، ملحق به: التعريف بنص مغمور في التحقيق والتعليق والتصحيح والتخريج والكتابة والضبط، د حسين علي محفوظ.

4: علم تحقيق الوثائق، أ سالم عبود الألوسي.

5: حول تحقيق ونشر المخطوطات الطبية العربية، د سلمان قطاية.

6: التراث العربي، خطة ومنهج. د شكري فيصل.

ومن كل ما تم انتقاؤه من البحوث الستة، جاء هذا التقرير الذي أطلق عليه "لجنة بغداد 1980م" والذي تضمن قواعد وأسس التحقيق ومناهجه في التراث الأدبي والعلمي، ثم توصيات عامة، فأخرى خاصة كان أهمها:

أولا: تخصيص أستاذ كرسي لتدريس مادة علم المخطوطات وتحقيقها في الجامعات العربية.

ثانيا: اعتبار العمل فيه من متطلبات الحصول على الدرجة العليا ماجستير أو دكتوراه.

كما اختارت كلا من الدكتور فيصل شكري والدكتور بشار عواد معروف والأستاذ عصام الشنطي لصياغة نتائج أعمال اللجنة.

وتحت عنوان "المنطلقات" أبانت اللجنة عن تعظيمها وتقديرها للثقافة العربية والإسلامية، والتي حققت الإبداع والتميز في جميع مجالاتها ومسالكها المعرفية العلمية لغة وأدبا وعلما وفنا وفلسفة وطبا وغيرها من ضروب وأفنان العلوم والفنون، "وإيمانها بقدرة الأمة العربية على الاستمرار في مسيرتها الحضارية وبناء مستقبل أمثل"[1]، وأن المبرر لذلك -في نظر اللجنة- هو أن هذا التراث عبارة عن "قوة دافعة" نحو مستقبل أفضل، وأن"من وظيفته أن يشيع في النفس العربية الثقة بالذات"[2]، كما أن الرجوع إلى الماضي التراثي لا يعد انتكاسة وخروجا عن الدور الحضاري، بقدر ما هو قوة دفع لمستقبل نريد له البناء وفق ثقافة المحافظة على النسيج العربي الإسلامي وخصوصياته المتشعبة، وأن وضع أسس تحقيق هذا التراث صار حتمية قصوى تمليها المسؤولية والأمانة وشرف الانتساب، وأن فقهه -التراث- "يساعدنا على أن نتبين مواطن الضعف ومواطن القوة في حياتنا، وأن نتحقق أن معرفة الماضي شرط في صياغة المستقبل وإنشائه".[3]

وضمن عنوان وبَند "القواعد العامة التي أقرتها اللجنة" والتي جاءت مشتركة متطابقة في كل البحوث المقدمة وآراء أعضاء اللجنة من رواد التحقيق، سجلت اللجنة 06 قواعد عامة نورد بالشرح أهمها:

1: أن تكون عملية تحقيق التراث في أياد أمينة قادرة عليه، مستوفية لأدواتها العلمية واللغوية والفنية، والأمانة معطى إيماني ووجداني يُستلهم من شرف الانتساب لهاته الأمة العربية الإسلامية، وحب خدمتها والسهر على سد الطريق أمام كل متعالم متاجر[4] همه الكسب المادي ولو على حساب هذا التراث العظيم.

2: أن تبنى عملية التحقيق على مناهج منظمة وأولويات مرتبة، متضلعة بأصول المدرسة العربية في التحقيق وما يقابلها من المدرسة الاستشراقية، مراعية للفروق بينهما، متبعة لأصول التحقيق العلمية المتفق عليها.

3: ضرورة خضوع أعمال حديثي العهد بالتحقيق للتدقيق والمراجعة، على أن يتحمل الأستاذ المراجع والمشرف التبعة والمسؤولية العلمية في ذلك كاملة، وهي قاعدة منوهة لدور المشرف في الدراسات التي اختارت تحقيق المخطوط لأجل نيل الشهادة العليا ماجستير أو دكتوراه، وأن عمله لا يتوقف عند مراقبة القسم الدراسي فقط، بل ضرورة الوقوف على أصول البدايات كسبب اختيار المخطوط، ثم النسخ المعتمدة في التحقيق واختيار النسخة الأم، ومبحث الفروق بين النسخ، وضبط النص والتعليق عليه وإرشاد الطالب للمنهجية المثلى في ذلك كمًا ونوعا، وصناعة الكشافات والفهارس وحتى طباعة الرسالة، وهي مراحل هامة يتوجب على المشرف ترشيد الطالب فيها والوقوف عليها، ذلك أنها من صلب العملية الإشرافية والمرافقة البيداغوجيا.

4: أن تصرف عناية خاصة إلى التراث العلمي استجابة للحاجة الحضارية الراهنة، وتحقيقا للتوازن بين التراثين: العلمي والأدبي، ومنه فإن تحقيق المخطوطات غير محتكر في فن دون آخر، وأن المرجو توسيع نطاق العمل بتحقيق المخطوطات في بقية العلوم من طب وكيمياء وعلوم الإسطرلاب وزراعة وصناعة وغيرها، وفتح باب الاشتراك في الإشراف والمرافقة البيداغوجية بين المشرف المتخصص في ذات المادة العلمية والمشرف على عملية التحقيق.

5: أقرت اللجنة أن تكون للتحقيق ثلاثة مقاصد، وأن تراعى هذه المقاصد في وضع المنهج والتوصيات:

الأول: تقديم النص صحيحا مطابقا للأصول العلمية، قلت: وهو لب هذه الصنعة ومقصدها الأساس، وذلك بأن يسعى المحقق جاهدا لإخراج المخطوط كما ألَّفه صاحبه أول مرة دون زيادة أو نقصان.

الثاني: توثيق النص، نسبةً ومادةً، قلت: وهو مقصد توثيقي علمي دقيق، إذ مبحث صحة نسبة المخطوط لصاحبه مبحث غاية في الأهمية، قد يقع فيه الوهم والخلط لأسباب متعددة، خاصة وأننا نرى ما يطبع -زماننا- منسوبا لغير صاحبه بعد تحقيق خطأ النسبة، وهو ما لا يليق بحضارتنا العربية الإسلامية، كما هو الشأن في شرح ديوان المتنبى المنسوب لأبي البقاء العكبري والذي يطبع لحد الساعة على أنه له، وقد محص فيه القول[5] الدكتور مصطفى جواد -رحمه الله- سنة: 1977م وأثبت أنه لابن عدلان الموصلي،

وأمثلة ذلك كثيرة.

الثالث: توضيح النص وضبطه، وهو مبحث وقع فيه الأخذ والرد كثيرا بين مجيز للتعليق على النص واعتباره عملية " توبلة للكتاب" ليزيد في جماله ومذاقه ونكهته على مذهب غالب رواد وأعلام المدرسة العربية في علم التحقيق، وبين مغال مانع له لأنه ليس من صنعة المحقق في شيء على مذهب المدرسة الاستشراقية، وقد اختير منهج التوسط في ذلك، باعتماد التوضيح والتعليق فيما كان لازما وضروريا، وسيأتي بيان ذلك في موضعه من هاته التوصيات.

3. المطلب الثاني: منهج تحقيق المخطوطات والنصوص وقواعده المختار من طرف "لجنة بغداد 1980م":

قامت اللجنة باختيار ثمانية أصول وقواعد اتفق عليها رواد التحقيق في العالم العربي والإسلامي أعضاء ومكوني اللجنة، وأقرتها وجعلتها "منهجا" يجب أن يتبع في العملية التحقيقية لأي مخطوط في التراث الأدبي أو العلمي، مع إقرار بعض الاختلافات التي تمليها إما ثقافة المحقق أو طبيعة المخطوط ومادته.

أولا: اختيار المخطوط، نوهت اللجنة في هذا البند على ضرورة تقديم الأهم على المهم وتقديم الأصول على الفروع والمختصرات، وتقديم ما لم ينشر على إعادة ما نشر، وتجديد نشر المطبوعات التي لم تخرج من عباءة التحقيق العلمي وقواعده، وظهر غرض صاحبه الترفي أو التجاري.

كما نوهت اللجنة إلى أهمية العمل على تحقيق التراث العلمي وضرورة اختيار المخطوطات العلمية المفيدة في ذلك، تحقيقا للتوازن مع التراث الأدبي وللحاجة الماسة إليها في بنائها الحضاري.

وكلفت اللجنة معهد المخطوطات بعملية انتقاء مجموعة من المخطوطات العلمية وأصولها، والتي يرى المختصون ضرورة نشرها بعد تحقيقها، وتفهرس في فهرس خاص وتوضع بين يدي الباحثين في هذا الميدان.

ثانيا: معرفة النسخ وجمعها، وهو مبحث مهم يعرج على الفهارس وصناعتها وبيان أهميتها، وأنه من الضروري إنشاء فهارس تفصيلية للمخطوطات بحسب الفنون والعلوم، وتسهيل عملية وصولها للباحثين، لتمييز النسخ وحسن اختيارها.

كما نوهت إلى ضرورة إنشاء فهرس موحد شامل لما دوِّن في فهارس المكتبات العامة والخاصة، وأن يعهد العمل في هذا الشأن إلى لجان متخصصة متفرغة، منبهة على ضرورة البدء بالفهارس العلمية أولا ثم بما يرونه مناسبا.

ثالثا: دراسة النسخ ومعرفة مراتبها في الصحة، بأن تصنف المخطوطات إلى مجموعات إن كثرت النسخ المخطوطة، ولينتقى منها "النسخة الأم" أو الأصل، ثم تعرف النسخة الثانوية وتصنف، ثم بيان مراتبها من الصحة والتوثيق، وذلك وفق القواعد الآتية:

أ: النسخة التي كتبها المؤلف بيده، وينتبه لآخر إبرازة للكتاب، فاحتمال الزيادة والإنقاص منه وارد من طرف المؤلف نفسه.

ب: نسخة عليها خط المؤلف.

ت: نسخة كتبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها.

ث: نسخة وثقها المؤلف.

ج: نسخة كتبها عالم متقن ضابط.

ثم الأفضل فالأفضل بحسب ما ترجح لدى المحقق، وبحسب ما توفر لديه من نسخ، مستصحبا دوما الهدف الأساس الذي هو أنه يريد إخراج نسخة المؤلف كما ألفها أول مرة.

رابعا: ضبط النص، وأول خطواته نسخ المخطوط بيد المحقق، لكي يهتدي إلى غوامضه ودقائقه ويسبر أغواره، ويلتزم في ذلك قواعد رسم الكتابة المتفق عليها حديثا، ويشير في المقدمة إلى منهجية المؤلف أو الناسخ في نسخه لمخطوطه، ويراعي في ذلك توضيح معالم النص باستخدام الدوال والعلامات المضيئة للنص من النقط والفواصل والأقواس،مبينا منهجه في مقدمته.

وفي الضبط نوهت اللجنة إلى أنه يتعين على المحقق أن يَشكل من الألفاظ ما أُشكل، إما شكل حركات أو شكل كلمات، وأن يقيد بالحركات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والشواهد والمشتبه من الأعلام والغريب من الألفاظ في الأسماء والأماكن والدول وغيرها.

خامسا: التعليق على النص، ولا يكون إلا فيما يلي:

* إثبات فروق النسخ والتعليل عند الترجيح.

* التعريفات، بأن يعرف بما ليس بمعروف وبالمبهم من الألفاظ والحامل للأوجه.

* الإحالة في اقتباسات المؤلف وبيان مظانها من الكتب المطبوعة أو حتى المخطوطة إن أمكن.

* التخريج، أي تخريج الأحاديث الواردة من مظانها، باقتضاب دون إسهاب، كذا في الشعر والآيات القرآنية، قلت: ويوضع الآن اسم السورة ورقمها في النص تسهيلا على القارئ.

* الأوهام والأخطاء، التي يقع فيها المؤلف ما كانت بينة الخطأ واضحة لا تحتمل الأوجه، وينصح بالتروي والتزام جانب الحذر والتحقيق، فله أن يصحح في المتن ويشير إلى الخطأ في الحاشية، وإن تردد فيثبت الأصل ويشير إلى ما يراه في الحاشية.

سادسا: المقدمة، وهي أساسية يطلق عليها في البحوث الأكاديمية المعاصرة" قسم الدراسة"، يراعي فيها المحقق الباحث التعريف بالمؤلف، ووصف موضوع الكتاب وما كتب في فنه ومكانته بين هذه الكتب، ثم منهج الكاتب والكتاب في تناول الموضوع المطروح، ووصف النسخ المعتمدة في التحقيق

وبيان مواضعها في المكتبات العامة والخاصة، قلت: وكل هذه أصول، وإلا فما تتناوله المقدمة أو القسم الدراسي أكثر من هذا بكثير ينظر في مواطنه.

سابعا: الفهارس، انتهت اللجنة إلى قاعدة مفادها: فهرسة كل ما يمكن فهرسته، كالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، والأمثال، والأعلام، والكتب التي اعتمدها المؤلف والمحقق، ثم تطرقت اللجنة لضوابط الفهرسة وكيفيتها، وأوصت بتقدير صنع الفهارس حق قدره مادة ومعنى.

قلت: ولم تتطرق اللجنة للتكشيف الذي هو أنفع وأخص من عملية الفهرسة، إذ عمله تسهيل وصول القارئ لأي موضع أراد، ولازلت أزعم أنه لا بد من تطبيقه في الدراسات الأكاديمية المعاصرة بدل الفهارس العامة، وليس المراد بالتكشيف تلك الصنعة المعمقة في تخصص علم المكتبات، بقدر ما هو عملية مشابهة للفهرسة غير أنها أضبط وأنفع، بأن تذكر جميع المادة المبحوث عنها أكانت عنوانا أو عَلما أو مكانا أو غيرها في كل الرسالة صفحة صفحة، تسهيلا على القارئ أو الباحث.

ثامنا: الطباعة والنشر، أوصت اللجنة أن يُنتفع من الأساليب الحديثة في الطباعة وأن يحسن اعتمادها، باعتبارها مسهلا ومطوعا للحرف العربي بما يضمن المحافظة على أصالته وجماله، وأشارت إلى ضرورة استخدام الأرقام المشرقية دون غيرها، قلت: وهذا ليس بلازم، ولم تتطرق اللجنة إلى قضايا الطباعة من كيفيتها وحجم الورقة والخط ونوعه وطريقة صناعة الهامش، وفراغات الصفحة الجانبية وغيرها، كل ذلك لم تضبطه ولم تقعِّد له في الطباعة الحديثة.

4. المطلب الثالث: تحقيق المخطوطات لنيل الدرجات العلمية في الدراسات الأكاديمية المعاصرة:

عقدت اللجنة في التقرير النهائي مجموعة من التوصيات التي وُضعت تحت عنوان: التوصيات الخاصة، جاءت في ثلاث نقاط، كانت الأولى والثانية منها تشكرات وامتنانات لدور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة الثقافة والإعلام العراقية والمجمع العلمي العراقي ومساهمتهم في إحياء هذه النزعة نحو علم المخطوطات وتحقيقها، وتقديرها للدعم المادي والمعنوي الذي أسدوه للعاملين في هذا الحقل المبارك.

وأهم توصية هي التوصية الثالثة، والتي جاء نصها كالتالي: "تخصيص أستاذ كرسي لمادة تحقيق المخطوطات العربية في الجامعات العربية لتدريس هذه المادة، بغية توفير المتخصصين في هذا الميدان، وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو تحقيق التراث، واعتبار العمل فيه جزءا من متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العالية".[6]

قلت: وهي توصية متضمنة لأمرين اثنين غاية في الأهمية والبصمة، حيث رسمت مسارا جديدا خاصا بعلم المخطوطات وتحقيق النصوص والمشتغلين بها، وهما:

أولا: تخصيص أستاذ كرسي لتدريس مادة علم المخطوطات وتحقيقها في الجامعات العربية الإسلامية منذ تلك الحقبة الزمنية أي سنة: 1980م.

ثانيا: اعتبار العمل فيه من متطلبات الحصول على الدرجة العليا "الماجستير أو الدكتوراه" في الدراسات الأكاديمية.

وتم تجسيد القرار والتوصية في كامل الدول العربية رسميا منذ تلك الفترة، باعتبار تلك الدول أعضاء في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، في حين شهدت دول قلة تأخرا ملحوظا في اللحوق بهذا الركب، كانت الجزائر إحدى تلك الدول.

وتجدر الإشارة إلى أن الأستاذ المحقق الرائد عبد السلام هارون (ت:1988م) قد نادى ومن قبل ذلك في كتابه «نوادر المخطوطات» بضرورة تدريس علم تحقيق المخطوطات، ونشرها في الجامعات المصرية والعربية على أيدي كِبار المحققين وشيوخهم، فقال: "وقد ناديتُ أن تلتزم كلياتنا الجامعية ذات الطابع الثقافي الإسلامي بتكليف طلبة الدراسات العالية، أن يقوم كلٌ منهم بتحقيق مخطوطٍ يمت بصلةٍ إلى موضوع الرسالة التي يتقدَّم بها، فقلتُ[7]:

"وإنه لمِمّا يُثلِج الصدر أن تتجه جامعاتنا المصرية اتجاهاً جديداً إزاء طُلاّبها المُتَقدِّمين للإجازات العلمية الفائقة، إذ تُوجِّههم إلى أن يُقدِّموا مع رسالاتهم العلمية تحقيقاً لمخطوطٍ يمت بصلةٍ إلى موضوع الرسالة، وعسى أن يأتي اليوم الذي يكون فيه هذا الأمر ضريبةً علميةً لا بد من أدائها".[8]

ثم علَّق راجيا موقنا بربه ومشروعه: "وإني لمؤمن أنه سيأتي ذلك اليوم، فننعم بكثير من المتع الثقافية التي حالت بيننا وبينها هذه الحرب العالمية الظالمة".[9]

وقد ألقى الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله- مجموعة من المحاضرات على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم بالقاهرة في صيف سنة:1950م حول علم تحقيق المخطوطات والنصوص بدعوة من صديقه الزميل الأستاذ أحمد الشايب (ت:1976م) وكيل كلية الآداب،"فكانت هذه أول مرة في جامعاتنا المصرية الحديثة يعالج فيها هذا الضرب من تلك الدراسة الفنية".[10]

قلتُ: فالدعوة إلى جعل عملية تحقيق المخطوطات وفق القواعد العلمية والأسس المنهجية لنيل درجة الدكتوراه والماجستير في الدراسات الأكاديمية هي دعوة قديمة أصيلة، نادى بها رواد وأعلام المحققين من المدرسة العربية زمن منتصف القرن العشرين الميلادي، وتم تطبيقها وتجسيدها بتقرير لجنة بغداد 1980م، وإن كان مطلب الأستاذ عبد السلام هارون في بداياته أن يكون تحقيق المخطوط جزءا مكملا للرسالة فقط في الجامعات العربية.

وربما كانت الفكرة وليدة واقع الجامعات في الدول المستعمرة آنذاك والتي كان عمداؤها مستشرقون، فما كان من تحقيقات في الدراسات الأكاديمية في تلك الجامعات عبارة عن بحوث مقدمة لاستكمال الدرجة العلمية، كصنيع الدكتور ابن أبي شنب الجزائري في رسالته للدكتوراه التي كانت بعنوان: «أبو دلامة وشعره» والتي نوقشت بكلية الآداب جامعة الجزائر سنة:1924م وكان عميدها آنذاك المستشرق الفرنسي هنري باصيه، ثم قام بنشر كتاب «الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية» كعمل مكمل لرسالة الدكتوراه.

جدير بالذكر أن هذا القرار والتوصية جوبهت برفض شديد من طرف كثير من المسؤولين الأكاديميين في الجامعات العربية، لفكرة مسيطرة أن عمل التحقيق والنشر للمخطوط سيان، لذا فإن التفريق بين صنيع النشر والتحقيق في غاية الأهمية في هذا المقام، إذ غالب ما كان من عمل المستشرقين نحو تراثنا العربي الإسلامي كان نشرا لا تحقيقا، وهو ما تراه مزبورا في أوجه الكتب بالقول: نشره فلان أو اعتنى بنشره فلان، كذلك ينسحب الأمر على عمل الدكتور ابن أبي شنب الجزائري في نشره كتاب «البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان» لابن مريم التلمساني، ولدقته في المصطلحات فإنك تجد في طرة الكتاب: نشر هذا الكتاب الشيخ محمد بن أبي شنب، وإيرادي له كأنموذج لكي لا يتعلق به متعلق من وجود التحقيق قبل زمن عبد السلام هارون من طرف المحققين العرب وفي الجامعات العربية.

وأين ما وجدت «معجم البلدان» لياقوت الحموي أو «وفيات الأعيان» لابن خلكان، وجدته مذكورا بنشرة المستشرق وستنفلد، والتي لم يعتمد فيها التحقيق بقواعده المشتهرة الآن، بقدر ما كانت غايته إخراج الكتاب ونشره والاستفادة منه، وهو صنيع كثير من المستشرقين في تعاملهم مع تراثنا العربي المخطوط إن لم نقل كلهم.

لذا فإنه من التجاوز أن يسمي الدكتور صلاح الدين المنجد -رحمه الله- عمل ونشر كتاب «فحولة الشعراء» للأصمعي من طرف المستشرق تشارلز توري، تحقيقا، ثم يقدِّم له على أنه تحقيق نفيس لكتاب الأصمعي وهو الذي لم يسلك فيه مسلك التحقيق بتاتا، حيث لم يجعل للكتاب لا مقدمة ولا أي شيء ودخل في صف الكتاب مباشرة.

والنماذج الثلاثة توضح ذلك:

5. المطلب الرابع: القراءة الإنتاجية الاستثمارية المعاصرة في تحقيق المخطوطات:

ورد في توصيات "لجنة بغداد 1980م" الإشارة إلى أن وظيفة التحقيق في الأساس "أن يكون موصولا بالمعاصرة" في إشارة مهمة لعدم البقاء في زمانية المخطوط مادة ومحتوى، وأن المحقق الجيد والمتميز هو الذي يحسن إعادة استثمار مخطوطه بتقديم قراءة إنتاجية له تكون بروح معاصرة مفيدة تخدم تخصصه العلمي الدقيق أكان في العلوم الأدبية الإنسانية أو العلوم الطبيعية التجريبية.

إذ ولوج المحقق لهذا العلم بهاته الروح المستثمرة تقطع الطريق أمام تشكيك المتشككين والقادحين في مشروع إجازة التحقيق في الدراسات الأكاديمية، وأن عملية التحقيق لا تعدو كونها صفا لما خطه ناسخ أو مؤلِّف سابق، وأنها عملية مقدور عليها من طرف أي صاحب قلم، يجوز التعبير عليها بعملية التكرير ومنه جاز التعيير.

إن إعادة إحياء المخطوط وبث الروح فيه من جديد، تبدأ يوم أن تم تحقيقُه وطبعهُ ونيلُ الشهادة العلمية به، فهي لا تنتهي بتحقيقه ورصفه في المكتبات، إذ القراءة الإنتاجية للمخطوط وبسبب تلك "العِشرة والألفة" معه، تنتج فيك كمحقق وباحث منابع جديدة للمعرفة ومسالك لإنتاجها.

والناظر في تراث شيخ المؤرخين الجزائريين الدكتور الفاضل أبو القاسم سعد الله -رحمه الله- يلحظ هاته الروح وبجلاء، حيث أن عملية تحقيقه لمجموعة من كتب التراث العلمي والفكري الجزائري على وجه الخصوص ورثته إنتاجا غزيرا بعد تلك المرحلة "الأولية"، فما ظهر كتابه «شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية» إلا بعد إتمام تحقيقه لكتاب الفكون «منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية»» ومن دراساته المنشورة حول مخطوط «السعي المحمود في ترتيب العساكر والجنود» لابن العنابي (ت:1850م)، كان إنتاجه لكتابه الماتع «رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي» والذي عالج فيه قضية التجديد في النظم الإسلامية، وموضوع تقليد المسلمين للأوربيين في مبتكراتهم الحديثة، وخلص فيه إلى أن ثقافة التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر كان ابن العنابي سباقا لها قبل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وغيره بأزمنة طويلة.

ولم ير النور كتابه «الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري» إلا بعد تحقيقه لرحلة ابن حمادوش نفسه المسماة «لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال»» كما اعتمد عليه أيضا في كتابه حول موضوع الرحلات الذي جاء بعنوان «مجموع رحلات»» وهي تدللك على القراءة الإنتاجية للمخطوطات، وأن عملية التحقيق لا تتوقف عند صفه وإخراجه بل تتعداه لعملية الاستثمار فيه.

والقراءة الإنتاجية التي نرومها ونقصد إليها، أول ملامحها حسن القيام بالقسم الدراسي في عملية التحقيق في الدراسات الأكاديمية، إذ الملاحظ -للأسف الشديد- أن بعض الرسائل المقدمة في الدراسات الأكاديمية تفتقر افتقارا كليا للاهتمام بقسم الدراسة، والذي هو أحد أهم وأبرز الخطوات التي يحسن القيام عليها تدقيقا وضبطا وإنشاء.

وإنه لمن الخطأ البيّن أن ينصب جهد الباحث في قضايا التحقيق من فروق النسخ وترجمات وضبط

للنص أو التعليق عليه أو تخريج الآيات والأحاديث النبوية بإسهاب، ويترك القسم الدراسي الذي يمثل الجانب الإنتاجي من عمله والاستثماري من مخطوطه.

وفي هذا الصدد أنوه لعمل فريد قام به الدكتور خير الدين شترة في عمله حول إعادة تحقيق كتاب «تعريف الخلف برجال السلف» للحفناوي، والذي حوى 420 ترجمة فقط، قام فيه الدكتور بدراسة استثمارية إنتاجية معرفية وازى به حجم الكتاب أصالة ففاقت صفحاته 500 صفحة، لم يكن فيها مسهبا ولا مكررا، بل مدققا منضبطا، فخرج عمله في مجلدين، جعل غالب الأول لقسم الدراسة وبقيته والجزء الثاني لمتن الكتاب، وهو جهد جدير بأن يضرب مثلا لأبنائنا الطلبة ليحتذوا به ويتمثلوه في أعمالهم الأكاديمية وحتى غير الأكاديمية.

6. الخاتمة

حاولت جاهدا في هاته الورقة التركيز على الجانب التاريخي لدخول تحقيق المخطوطات في الدراسات الأكاديمية من خلال ندوة "لجنة بغداد 1980م"، مبينا أهم القواعد التحقيقية التي وافقت اللجنة على اعتمادها في كل عملية تحقيقية للتراث العلمي والأدبي والتركيز بالشرح والبيان على التوصيات الثماني العامة، والثلاث الخاصة.

وملاحظٌ في الدراسات الأكاديمية بمشروع تحقيق المخطوط في الجامعات الجزائرية، ضعف وجود فكرة "القراءة الإنتاجية الاستثمارية"، وأن عمل الباحث ينتهي يوم مناقشة المذكرة، لتعود القطيعة بينه وبين المخطوط الذي لازمه ربما لسنوات طوال، كطلاق أبدي واقع بين طرفين، وهي الآفة التي نود معالجتها والنصح فيها وتقويم الخطأ الواقِع بها.

والمؤمل من عمداء الكليات والأقسام الدندنة بعقد دورات وندوات ومؤتمرات حول قواعد التحقيق للمخطوط بالمنهج العلمي الدقيق الأمثل، والقيام بتوحيد منهج التحقيق على مستوى الجامعة الجزائرية، توحيدا للصف وتضييقا على الممارسات الفردية الاجتهادية التي تؤثر سلبا على منتوج التحقيق الأكاديمي، خاصة ما كان متعلقا بالتراث الجزائري في جميع جوانبه وفنونه.

وإن تعذر ذلك فليس بمتعذر أن يتم هذا التوحيد والإلزام على مستوى كل جامعة من جامعات التراب الوطني، فيلتزم به الجميع من أساتذة مدرسين أو مشرفين أو طلبة محققين.

وبروح المسؤولية العلمية ثم الوطنية، نهيب بالطلبة في دراساتهم الأكاديمية أن يدقوا باب التحقيق العلمي الجاد، مستصحبين ما قررته من "القراءة الإنتاجية والاستثمارية" للمخطوط العربي الإسلامي عموما والجزائري خصوصا، والذي يعاني من قلة المهتمين والمشتغلين به بالطرائق العلمية الرصينة وقواعد التحقيق المتينة.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- حامد، محمد. (2017). *مجموع مقالات وأبحاث عبد السلام هارون* (م 02). مصر: دار المحرر الأدبي.
- الأصمعي، عبد الملك. (1980). *فحولة الشعراء* (م 01). بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الزركلي، خير الدين. (2002). *الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين* (م 15). بيروت: دار العلم للملايين.
- التلمساني، ابن مريم. (2014). *البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان* (م 01). بيروت: دار الكتب العلمية.
- مصطفى، جواد. (1973). أمالي مصطفى في تحقيق النصوص. *مجلة المورد*، *06*(01)، 117-138. //https://doi.org
- عيساوي، عبد الغاني. (2019). الألقاب المدحية بين الأحقية العلمية والممارسات التزكوية. *المعيار*، *22* (43)، 70-92. //https://doi.org
- الحفناوي، محمد. (2012). *تعريف الخلف برجال السلف* (م 02). الجزائر: دار كردادة للنشر.
- سعد الله، أبو القاسم. (1990). *رائد التجديد الإسلامي ابن العنابي* (م 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سعد الله، أبو القاسم. (1986). *شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية* (م 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- سعد الله، أبو القاسم. (2011). *الطبيب الرحالة ابن حمادوش الجزائري* (م 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- ابن حمادوش، عبد الرزاق (1983). *لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال* (م 01). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- عبد السلام، هارون (1973). *نوادر المخطوطات* (م 01). بيروت: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- الفكون، عبد الكريم (1987). *منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية* (م 01). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

8. الحواشي والإحالات:

1: من نشرية خاصة بالندوة، سلمها لنا الأستاذ عصام الشنطي -رحمه الله- أيام الدراسة بمعهد المخطوطات وتحقيق النصوص بالقاهرة سنة: 2007م، ص: 13.

2: المرجع نفسه، ص: 13.

3: المرجع نفسه، ص: 14.

4: كثير من نوادر وأمهات المخطوطات العربية الإسلامية في شتى العلوم والفنون في المكتبات الغربية والأجنبية نقل إليها بيعا وشراء من أضراب هؤلاء، وانظر في ذلك صنيع أمين بن حسن الحلواني المدني (ت:1316هـ)، قلت: وفي حكاية مقتله قصة وعبرة، أوردها الزركلي إذ يقول: ورواية عن بعض معاصري الحلواني أنه غادر المدينة لزيارة بعض البلدان العربية، ووصل إلى طرابلس، وكان أبيض اللون ضعيف البصر يستعمل نظارة طبية، فظنه بعض الأعراب

أجنبيا متجسسا فقتلوه. انظر: "الأعلام" ج:02، ص: 15.

5 : انظر: مجلة المورد، وزارة الإعلام، العراق، العدد الأول، المجلد السادس، سنة: 1977م، ص:117-138.

6: من نشرية خاصة بالندوة، سلمها لنا الأستاذ عصام الشنطي -رحمه الله- أيام الدراسة بمعهد المخطوطات وتحقيق النصوص بالقاهرة سنة: 2007م، ص: 29.

7: مجموع مقالات وأبحاث عبد السلام هارون، محمد حامد، دار المحرر الأدبي، القاهرة، ط:01، ت:2017م، ج:01، ص: 117.

8: نوادر المخطوطات، عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: 02، ت:1393هـ - 1973م، ج: 01، ص: 03.

9 : مجموع مقالات وأبحاث عبد السلام هارون، محمد حامد، ج:01، ص: 117.

10 : المرجع نفسه، ج:01، ص: 118.